مقدمة تحريرية

إعداد: مدحت ماهر الليثي[**]
سمية عبد المحسن[*]

جاءت الانتخابات البرلمانية الأولى بعد ثورة 25 يناير لتمثل أولى خطوات بناء الجمهورية الثانية وتأسيس نظام مؤسسي جديد في مصر بالتزامن مع استمرار خطوات هدم النظام القديم الفاسد وتطهير أركان الدولة ومؤسساتها من الفساد الذي تجذر بها عبر عقود مضت؛ حيث عُدَّت هذه الانتخابات بداية لتسليم السلطة إلى مؤسسات مدنية منتخبة بعد تأخُرٍ تجاوَز ضِعف المدة التي كان من المقرر بعدها تسليم السلطة وفق نتيجة الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية في مارس 2011.

وعلى الرغم مما أحاط بإجراء تلك الانتخابات من ظروف ملتبسة وأجواء متوترة، وجدال حول ملاءمة هذه الظروف لإتمام العملية الانتخابية، إلا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة –القائم على إدارة شئون البلاد خلال الفترة الأولى من المرحلة الانتقالية– أبدى حرصه الشديد على إجراء الانتخابات في الموعد المحدد لها لإثبات حسن نيته في تسليم السلطة وعدم حرصه أو تمسكه بالسلطة بعد ما وُجِّه إليه من اتهامات بالتباطؤ في إنهاء المرحلة الانتقالية والخروج على الإرادة الشعبية التي عبرت عنها نتائج استفتاء مارس. غير أن ذلك لم يمنع من اختلاف القوى السياسية والمجتمعية حول هذه الانتخابات من حيث أولويتها ودلالاتها ومآلاتها، وإن كان هناك نوع من الاتفاق حول نزاهة العملية وما شهدته من إقبال شعبي عكَسَ قدرا من زيادة الوعي والأمل في التغيير.

وقد عكست نتائج الانتخابات بعض الدلالات المتعلقة من ناحية بالنظام الانتخابي ومدى ملاءمته للنظام المصري خاصة خلال مرحلة انتقالية أعقبت فترة من الاستبداد والانسداد السياسي وتأثيره على فرص القوى والكيانات السياسية في خوض الانتخابات والحصول على مقاعد برلمانية ومن ثم الأوزان النسبية لتلك القوى داخل البرلمان، وقدرته على تمثيل فئات وطوائف المجتمع المختلفة جغرافيا واجتماعيا، وتأثيره أيضا على السلوك التصويتي للناخبين ومدى إقبالهم على العملية الانتخابية. ومن ناحية أخرى الدلالات المتعلقة بإجراءات العملية الانتخابية وما شهدته من مَدٍ وتطويل ودورها في توجيه السلوك التصويتي ومن ثم التأثير في نتائج الانتخابات.

** باحث سياسي والمدير التنفيذي لمركز الحضارة للدراسات السياسية.
* باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية.

وأثارت هذه الانتخابات مجموعة من القضايا ذات الصلة بمستقبل النظام السياسي المصري عقب الثورة وعلاقته بالخارج؛ من قبيل موقف المجلس العسكري من الانتخابات ودوره في إجرائها، وما ترتب على نتائج الانتخابات من صعود التيار الإسلامي وردود الفعل الداخلية والخارجية إزاءه، وردود الفعل الإقليمية والدولية على العملية الانتخابية بأسرها، وقضية الرقابة المحلية والأجنبية على الانتخابات.

في هذا الإطار، نظم كل من مركز الحضارة للدراسات السياسية ومركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات أعمال هذا المؤتمر البحثي الذي قدَّم قراءة علمية في "الانتخابات التشريعية المصرية الأولى عقب ثورة 25 يناير: دلالات المسار، والسياق، والنتائج"، يومي 28–29 فبراير 2012، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، في خمس جلسات رئيسية وجلسة افتتاحية وأخرى ختامية.

ويعتبر هذا المؤتمر الثاني للباحثين الشباب؛ حيث سبقه المؤتمر الأول بحوالي عامين وناقش العدوان الصهيوني على غزة في آخر 2009 وبداية 2010، وصدرت أعماله في كتاب تحت عنوان "غزة بين الحصار والعدوان"[1].

واستهدف المؤتمر تقديم قراءة علمية منظمة حول الانتخابات التشريعية، والمزج بين الجانب العلمي والجانب الفكري. بالإضافة إلى التأكيد على أن الحديث عن الانتخابات في هذا الصدد باعتبارها واحدة من إنجازات الثورة وليست خروجًا عنها بل هي أداة لاستكمال مطالب الثورة.. وأنها ليست نهاية المطاف، ولكنها لَبِنة في بناء مصر المُقبِلة؛ حيث تمثل الانتخابات مكونًا أساسيًا في العملية الديمقراطية والسياسية، ومكونًا لمؤسسات الدولة المصرية الجديدة.

ركز المؤتمر على مجموعة من القضايا الأساسية، في محاولة للوصول إلى متطلبات بناء نظام سياسي جديد في مصر، انطلاقًا من دلالات مسار وسياق ونتائج العملية الانتخابية وتشكيل البرلمان الجديد الذي أطلق عليه البعض "برلمان الثورة".

محاور وقضايا النقاش:

(1) <u>السياق المحيط والمؤدي إلى الانتخابات</u>: اتسمت المرحلة الانتقالية بسمات غير إيجابية مثل: الغموض، وعدم اليقين، وعدم السيطرة، وانعدام الرؤية، والتخبط والإدارة بالأزمة. أما على المستوى غير الرسمي، فقد انقسمت القوى السياسية إلى قوى ثورية راغبة في إحداث تغيير كلي وجذري، وضمت الائتلافات والحركات الشبابية وبعض الأحزاب حديثة النشأة بعد الثورة. وقوى أخرى تقليدية استغرقها الجدل والاستقطاب حول القضايا المختلفة وغاب عنها التوافق حول آليات استكمال مطالب الثورة.

[1] غزة بين الحصار والعدوان (أمتي في العالم: كتاب غير دوري)، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 1431هـ/ 2010م.

(2) وعلى الرغم من تدهور الحالة الأمنية والاقتصادية، وما سبق الانتخابات أو صاحبها من أحداث مواجهة (محمد محمود، مجلس الوزراء، ..)، إلا أن ذلك لم يحجب الناس عن المشاركة الكثيفة الفعالة في الانتخابات؛ حيث تواترت نتائج الأبحاث على أن أيًا من تلك العوامل لم تؤثر في الإقبال الشعبي على الانتخابات، بل قد يعد ذلك أحد الدوافع الأساسية للإصرار على المشاركة في أولى خطوات بناء مؤسسات النظام الجديد التي يُعوَّل عليها في التخلص من تلك الحالة من التخبط التي سادت المرحلة الانتقالية، مما يدلل على الوعي الشعبي بأهمية اللحظة التاريخية.

(3) وبالمثل أثبتت الأبحاث أن الإعلام لم يؤثر تأثيرًا واضحًا على السلوك التصويتي للناخبين؛ فقد واجه الناس الخطاب الإعلامي المتحيز والموجِّه بالرفض، بل فسر البعض السلوك الاتصويتي بنوع من العقاب الشعبي لذلك الخطاب.

(4) إذا كانت نتائج الانتخابات لم تعطِ نسبًا متميزة أو معقولة لكل من المرأة والشباب والأقباط، فإنها لم تستطع أن تنفي صعود أهمية هذه القطاعات الطبيعية من النسيج الوطني والشعبي العام.. فقد برزت مشاركتهم في مجريات الثورة وفي الانتخابات نفسها: أجوائها، وتصوتيًا. ولم تدفع الانتخابات مجلس االشعب هذه القوى والفئات في أية معادلة سياسية وتنموية ونهضوية.

(5) النتيجة الأبرز للانتخابات تمثلت في صعود التيار الإسلامي بأطيافه أو ركنيه الأساسيين: الإخوان والسلفيين، لكنها في نفس الوقت نقلت العلاقة بين مكونات هذا التيار إلى التنافس الملتهب الذي استعصى على التجاوز حتى الآن، وتتداخل فيه العوامل الدينية، والسياسية ومن ثم يجعل مقولة "الصعود الإسلامي" أكثر إشكالية سواء في داخلها أو في تفاعلاتها وعلاقاتها مع السياق السياسي والخارجي.

(6) الوجه المقابل لهذا الإسلامي، تمثل في تراجع الوزن النسبي للتيار العلماني بروافده الليبرالي واليساري والقومي، بالإضافة إلى تيار الفلول وغير ذوي الأيديولوجية الواضحة بما فيهم من يسمون بالمستقلين حزبيًا، لكن القاسم المشترك هو استمرار انقسام التيارات على أنفسها وعدم وضوح أفق للتوافق الوطني، والسير في طريق الجماعة الوطنية الجامعة في كنفها لتيارات السياسة المصرية الوطنية إسلامية كانت أو علمانية.

(7) نتيجة أخرى خطيرة أسفرت عن هذه الانتخابات وتحتاج لمزيد من التمحيص والتفسير: هل هذا الحسم الشعبي للأغلبية والأقلية السياسية فيما بين تياري الحياة السياسية والثقافية المصرية الأساسيين: الإسلامي والعلماني– هل يمثل في نفس الوقت حسمًا لمسألة "المرجعية العامة" للوطن وعموم الشعب؟ وهل يعيد هذا المدخل إلى الطاولة سؤال الهوية والمرجعية بمزيد من الجدية والوضوح؟

هذه خلاصة تحتاج لمزيد من الاختبار: هل اختيار أغلبية إسلامة في أول انتخابات حرة نزيهة وفريدة في الإقبال الشعبي عليها واستمرار نفس النسبة بل أكثر في انتخابات الشورى الأدنى إثارة أو إقبالا يمثل إجابة شعبية صريحة على سؤال هوية مصر ومرجعيتها؟ وهل يفتح هذا المجال أمام التيارين الإسلامي والعلماني لإعادة النظر في نظرة كل منهما إلى الشعب المصري وفكره؟ هل سيحترم الفكر النخبوي الفكر الشعبي.. وهل العقل المثقف الذي طالما عانى من استبداد السلطة به، وصارع كل نوع من السلطة المستبدة، بما فيها ما زعمه من السلطة الدينية؟ هل سيحترم العقل العام والرأي العام..

إن ما جرى على نتيجة الاستفتاء 19 مارس تشكك في هذا، غير أن إعادة ترتيب الأوضاع والمقامات السياسية ربما يسهم في إجابة جادة عن هذا السؤال.

(8)ومن ناحية أخرى، فإن هذه الانتخابات– وبعد هذا الحسم الأولى للسجال الثقافي– نقلت الحوار والتنافس السياسي إلى ساحة أخرى تتعلق بالمصالح الوطنية العامة، والحيوية، والمصالح المادية الملموسة لدى المواطن البسيط الذي اجتمع عنده أثر الاستبداد، والثمرات الخبيثة للفساد والفشل عبر ستين عامًا من الحكم المصري، بعد سبعين عامًا من الحكم البريطاني وعهود طويلة من تسلط المماليك والأتراك.

لقد تحرك للأمام– بعد هذه الانتخابات– سؤال المواطن وهو نفسه سؤال الثورة أو شعارها: حرية– كرامة– عدالة اجتماعية؟! والسؤال يُطرح بالأساس على القوى التي منحها الشعب ثقة زائدة عن غيرها.. لكنها تبقى سؤالاً وطنيًا وتحديًا على الجميع التشارك في الإجابة عنه.

الطريق إلى الانتخابات:

كان الطريق إلى الانتخابات طريقا متعدد المسارات، توازت أحيانا وتلاقت أحيانا أخرى لتجتمع في نهايتها مؤدية إلى أولى محطات انتقال السلطة لمؤسسة تشريعية منتخبة. وكان هذا الطريق ذا مسارات ثلاثة رئيسية: مسار رسمي، ومسار سياسي تنافسي، ومسار شعبي؛ أما المسار الرسمي فقد تمثل في إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة للمرحلة الانتقالية في سبيل نقل السلطة إلى مؤسسات مدنية منتخبة وفق ما أعلنه والتزم به في أول إعلان له بعد توليه مقاليد السلطة عقب تنحي الرئيس المخلوع. وقد وُصِف هذا المسار، في دراسة أ.ماجدة إبراهيم "**طريق متعرج ومسار متباطئ (مارس – نوفمبر 2011)**" بأنه مسار متعرج بل ومتباطىء؛ حيث اتسمت المرحلة الانتقالية بالغموض، وانعدام الرؤية، والتخبط والإدارة بالأزمة، وغياب التوافق، وحالة التأزُّم أو التأزيم، والسيولة التي تجعل المرحلة الانتقالية مربكة ومرتبكة، والاستقطاب، والشيوع التدريجي للثورة المضادة، كما وصفتها الباحثة في الجزء الأول من الورقة.

أما الجزء الثاني من الورقة، فقد عرضت فيه الباحثة لبعض الدروس المستفادة من مراحل انتقالية لنماذج ثورية أخرى؛ سواء من خلال المقارنة الطولية مع الخبرة المصرية في مراحل انتقالية سابقة (على سبيل المثال خبرة ما بعد 1952)، أو عرضيا مع نماذج ثورية في دول أخرى (مثل: جورجيا، أوكرانيا، تونس)، والتي يستفاد منها عدة أمور من أهمها: ضرورة وجود رؤية سياسية واضحة لعملية التحول عقب الثورة، والتوافق بين القوى السياسية الرئيسية في المجتمع، وأهمية وجود رؤية ديمقراطية مستقبلية واضحة.

وأما المسار السياسي فهو مسار القوى السياسية التي تنافست خلال الانتخابات والذي استعرضه بحث أ.شيماء بهاء "**خارطة القوى المتنافسة في الانتخابات: أحزاب ومرجعيات**"؛ حيث عرضت الورقة خريطة القوى السياسية –وبالأخص الحزبية– الراهنة ومرجعياتها الفكرية، بالتركيز على الأحزاب والقوى التي خاضت الانتخابات البرلمانية السابقة. وتنقسم هذه القوى –من حيث مرجعيتها– إلى سبع فئات: أحزاب ذات المرجعية الإسلامية، وأحزاب وسطية، وأحزاب ليبرالية، وأحزاب قومية ويسارية، وما سمي بأحزاب الفلول التي أسسها بعض من ينتمون إلى النظام السابق، وأحزاب أخرى تهتم بقضايا جزئية، وأخيرا الائتلافات الثورية.

ثم ترصد الدراسة محاولات التحالف بين بعض القوى السياسية أثناء فترة العملية الانتخابية، ولأنها تحالفات انتخابية مؤقتة وليست تحالفات سياسية ممتدة فقد جمعت بين أحزاب وقوى ذات مرجعيات مختلفة وأحيانا متناقضة، ومن ثم تميزت هذه المحاولات بالتغير السريع، وحِدَّة الخلاف حول هوية الدولة.

كما ألقت الدراسة نظرة مقارنة على البرامج الانتخابية للأحزاب الرئيسة، حيث اتسمت برامج التحالفات بالاختزال الشديد نظرا لاختلاف المرجعيات المشاركة فيها، للوقوف على كيفية تأثير المرجعيات على البرامج. وركزت هذه القراءة على مجموعة من القضايا المحورية هي: هوية الدولة، الدستور والإصلاحات التشريعية، الإصلاحات السياسية، الإدارة المحلية، الأمن، التنمية المجتمعية والاقتصادية، التعليم، السياسة الخارجية. وأخيرا تطرقت الدراسة إلى بعض الإشكاليات المتعلقة بحالة الأحزاب والقوى السياسية كما عكسها أداء تلك القوى أثناء فترة الانتخابات؛ حيث تعد أبرز إشكاليّات الأحزاب ذات المرجعيّة الدّينيّة كيفيّة تعبئة النّاخبين خارج ثنائيّة الدّينيّ–اللّيبراليّ، والتّعامل مع مشكلات الحكم. أما بالنسبة للقوى الليبراليّة فأهم إشكاليتها هو سهولة استدراجها؛ في خضمّ محاولتها لإبراز اختلافها عن القوى ذات المرجعيّة الدّينيّة؛ إلى اتّخاذ مواقف تبدو أنها مواقف ضدّ الدّين نفسه، بالإضافة إلى الإشكاليّة التنظيميّة. أما إشكاليّة التّيارات اليساريّة تنعكس في فقدانها السّيطرة على قاعدتها العريضة المتمثّلة في النّقابات العمّاليّة، وقصورها التنظيميّ، علاوة على ما تشهده من انقسامات داخليّة.

أما المسار الشعبي فتناوله أ.عبد الرحمن حسام في ورقته حول "**التوعية الشعبية: مبادرات تحضير الناخب المصري.. المساحات والمسافات ومسار الريزومات نحو بناء عالم جديد**"؛ حيث يرصد الجزء الأول

من الدراسة عينة من حملات التوعية الشعبية ومبادرات تحضير الناخب المصري، بينما يقدم الجزء الآخر قراءة تحليلية في الموضوع تعكس دلالاته على تأسيس النظام السياسي الجديد في مصر. فقد رسمت الدراسة خريطة مبادرات التوعية الانتخابية، التي تراوحت بين مبادرات توعوية أو تعريفية بالقوى السياسية الموجودة وأخرى تدريبية للمتطوعين فيما يتعلق بالرقابة على الانتخابات، أو تفاعلية من خلال الأطر الموجودة على الساحة السياسية. وأوردت الدراسة بعض الملاحظات على تلك المبادرات، منها افتقادها البوصلة الثورية وتركيزها على عملية التوعية الانتخابية فحسب، وأنها كانت نخبوية وعلاقتها بالشارع سطحية، كما أنها لم تتجه إلى توحيد اتجاه أو مرجعية الواجب الانتخابي.

وتؤكد الدراسة على حداثة تجربة مبادرات التوعية؛ من حيث كونها لا تعكس فقط مساحة الحرية الجديدة التي انتزعت، أو سريان روح شبابية جديدة في الشارع السياسي، بل إنها تلخص في أحد أبعادها ضيق فرص النجاح في الترشح للانتخابات؛ فقد بدا المشهد وكأن حملات التوعية هي المساحة المتاحة التي يمكن للشباب أن يتحرك فيها، مما ينقلنا إلى الحديث عما يسمى بـ "عصر الريزومات" الذي يحمل دلالة على الانتقال من العلاقات الهرمية التراتبية إلى العلاقات الأفقية المتشعبة والمنتشرة؛ حيث تنتشر الثقافة في هذا النموذج كسطح كتلة من الماء؛ فهي تنتشر في اتجاه كل المساحات الممكنة، وكذلك تتسرب عبر الشقوق والفجوات للوصول إلى مساحات جديدة، مكتسحة ما في طريقها.

وتطرح فكرة الريزومات مجموعة من الدلالات تتعلق بالمساحات المتاحة للعمل والحركة على الأرض، ودور شبكات التواصل الاجتماعي في التشبيك وزيادة مساحات التواصل وفتح آفاق الحوار. وأخيرا تؤكد الدراسة على أن الدور الشعبي والمجتمعي المطلوب هو بناء الوعي والتجذير الاجتماعي والثقافي لقيم الثورة، وأنه من الضروري لنجاح التحول إحداث التوازن بين الشبكية والهرمية في إدارة التحول والعمليات الانتقالية.

الانتخابات البرلمانية .. السياق والمسار:

جرت الانتخابات البرلمانية الأولى عقب ثورة 25 يناير في سياق سياسي ومجتمعي مرتبك وغير مستقر، عَكَس ما سبق وتزامن مع الانتخابات من عشوائية وتباطؤ إدارة المرحلة الانتقالية، بالإضافة إلى ما شاب النظام الانتخابي الجديد من التباس وشبهة عدم الدستورية.

فقد شهد الوضع الاقتصادي والأمني حالة من التردي والضعف سادت المرحلة الانتقالية منذ بدايتها نتاجا لسياسات النظام السابق والتراخي أو الانسحاب المتعمد لبعض الفواعل المؤسسية في المجتمع، وهذا ما عرضت له ورقة أ.عبد الله عرفان "**البيئة المجتمعية للانتخابات: إشكالية ضعف الأمن والاقتصاد**". حيث

عرض الباحث لبعض المؤشرات الدالَّة على حالة الاقتصادية في مصر في أعقاب الثورة وأثناء عملية الانتخابات، التي دلت على سوء الأوضاع الاقتصادية، ولكن على الرغم من ذلك ظلت هناك حالة من التفاؤل أحدثتها الثورة. أما بالنسبة للوضع الأمني، فقد ساده حالة من القلق والاضطراب بشكل عام، إلا أن الوضع الأمني أمام اللجان الانتخابية خالف ذلك؛ حيث تحققت حالة فريدة من الأمن والتأمين.

وقد انعكس عدم الاستقرار هذا فيما تزامن مع العملية الانتخابية من أحداث عنف لم ترتبط بالعملية الانتخابية ذاتها ولم تؤثر عليها بشكل مباشر إلا أنها تأثرت بها وأثارت جدلا حول شرعية الميدان والبرلمان. وهو ما ناقشته ورقة أ.عبده إبراهيم "**صراع الشرعيات بين الميدان والبرلمان**"، التي طرحت تساؤلا رئيسا حول التأثير المتبادل بين أحداث محمد محمود وأحداث مجلس الوزراء من جهة والانتخابات من جهة أخرى؛ حيث دفعت هذه الحالة من الاضطراب وغياب الأمن البعض إلى المطالبة بتأجيل الانتخابات، مما أثار اتهامات بأن تلك الأحداث تهدف إلى منع استكمال ترتيبات العملية الديمقراطية، إلا أن الانتخابات تمت في درجة عالية من التأمين والاستقرار مما دفع البعض –في المقابل– لاتهام المجلس الأعلى "بإدارة مسألة الانفلات الأمني"، وفي المقابل لم يكن للبرلمان تأثير واضح في إدارة المرحلة الانتقالية أو إحداث نوع من التوازن مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

ومن ثم فقد نتج عن هذه الأحداث شرخ في العلاقة بين المجلس الأعلى والقوى الثورية وبين القوى الثورية وبعضها البعض، عبر عن صراع الشرعيات بين الميدان والبرلمان. حيث انقسمت القوى الثورية على نفسها بين مؤكد على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها باعتبارها المفتاح الأساسي لتسليم السلطة، وبين من يرى ضرورة الجمع بين الميدان والبرلمان وأن شرعية الميدان لا تقل عن شرعية البرلمان والانتخابات. كما أثرت هذه الأحداث بشدة في العلاقة بين القوى الثورية والشارع المصري؛ حيث تم تشويه صورة هذه القوى بعودة أسلوب التخوين وادعاء العمالة الذي كان متبعا أثناء الأيام الأولى للثورة، ومن ناحية أخرى أثرت العملية الانتخابية على هذه الأحداث وخففت من الزخم الشعبي الذي كان من الممكن أن تحظى به.

أما عن الإطار القانوني للانتخابات، فقد عرض له د.محمد فؤاد في ورقته حول "**النظم الانتخابية والنظام المصري: تقدير موقف–النجاحات والإخفاقات– الرؤى والبناء**"؛ حيث بدأ بتعريف النظام الانتخابي، والتأكيد على نسبيته واختلافه من نظام إلى آخر وإن كان أهم ما يميز أي نظام انتخابي هو قدرته على تمثيل الشرائح والطبقات والاتجاهات السياسية الموجودة في المجتمع؛ فتحديد النظام الانتخابي للدولة يحتاج لإجماع كافة الشركاء حولها، ويتوقف اختيار نظام انتخابي معين على مدى ملاءمته لظروف الدولة.

وتطرقت الورقة إلى أنواع النظم الانتخابية المختلفة؛ بين التعددية الأغلبية، والتمثيل النسبي، والنظام المختلط. حيث يعد نظام التمثيل النسبي أكثر الأنظمة الانتخابية قدرة على تمثيل مختلف مكونات المجتمع،

ويعني أن نسبة التمثيل في البرلمان تعتمد على نسبة الأصوات التي يحصل عليها الحزب في الانتخابات. وتعانى مصر من جملة من المشكلات، التى تجعل من نظام الدائرة الواحدة والتمثيل النسبى النظام الأنسب إن لم يكن الأمثل فى المرحلة الحالية على الأقل، منها: تشوه الدوائر الانتخابية، وعدم تنقية الجداول الانتخابية، ووجود فلول الحزب الوطنى التي يمكنها تحقيق مكاسب باستخدام المال والبلطجة، الانتخاب على أساس العصبية واستغلال المال والنفوذ واستخدام البلطجة، وانتشار ظاهرة نواب الخدمات ومستغلى النفوذ فى المرحلة السابقة. وقد تزايدت بعد الثورة المطالبات بنظام القائمة النسبية الذي يتسم بمجموعة من المزايا من أهمها: تدعيم الأحزاب لاسيما الصغيرة، تأسيس برلمان منتخب على أساس أفكار وبرامج وليس عصبيات واستغلال نفوذ، الحد من استخدام المال والعصبية والبلطجة. إلا أن ذلك النظام النسبي كان محلا للطعن عليه بعدم الدستورية لتعارضه مع مبدأ المساواة بين جميع المرشحين فى الفرص.

أما مسار العملية الانتخابية فقد استعرضه أ.أحمد أبوالمجد في ورقته حول "**المراحل الانتخابية ونماذج من المنافسة الصعبة ودلالاتها**"؛ حيث أقيمت انتخابات مجلس الشعب على ثلاث مراحل تحقيقا لمبدأ الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات، وتم مد فترة التصويت في الانتخابات لتصبح يومين بدلًا من يوم واحد في كل المراحل، مما جعل بعض المراقبين يرون أن ذلك سوف يؤثر على العملية الانتخابية من حيث نسبة الإقبال على التصويت، وطبيعة التحالفات القائمة، ونوعية اختيارات الناخبين... إلخ.

وقد ظهر اتجاهان حول إمكانية تأثير نتائج المرحلة الأولى على نتائج المرحلتين الثانية والثالثة؛ أولهما يرى أن تفوق التيار الإسلامي سيؤدي إلى اتجاه عدد كبير من الناخبين في المرحلتين الثانية والثالثة إلى محاولة معادلة الكفتين بالتصويت للأحزاب أو التحالفات المدنية أو الليبرالية. أما الرأي الثاني فكان يعتمد على قوة الدفع التي قد يأخذها التيار الإسلامي ومؤيديه من نتائج المرحلة الأولى، ما قد ينتج عنه مزيد من التأييد للتيار الإسلامي في باقي المراحل. إلا أن النتائج أوضحت أنه لم يكن هناك تأثير واضح لنتائج المرحلة الأولى على نتائج كل من المرحلتين الثانية والثالثة، حيث بقيت نسب كل قائمة حول نفس المعدلات.

وإن كان لنتائج المرحلة الأولى تأثير واضح على عملية التنسيق والتحالفات بين الأحزاب والتيارات المختلفة خلال المرحلتين الثانية والثالثة، حيث كان الاتجاه العام في مصر يتوقع تصدر حزب الحرية والعدالة في مصر للانتخابات بنسبة تدور حول ثلث عدد المقاعد، ويأتي من ورائه عدد من الأحزاب المدنية والليبرالية. ولكن نتائج الجولة الأولى أظهرت اكتساح واضح للتيار الإسلامي، بينما لم تستطع الأحزاب المدنية والليبرالية مجرد الاقتراب من نسبة الثلث. وقد انعكس ذلك على خطط الأحزاب المتنافسة، بإثارة

التنافس بين التيار الإسلامي والتيار المدني أو الليبرالي من ناحية، والتنافس بين قطبي التيار الإسلامي نفسه من ناحية أخرى.

وقد شهدت الانتخابات البرلمانية نماذج من المنافسة الصعبة، خاصة على المقاعد الفردية، مع اتساع الدوائر وكثرة عدد المرشحين المتنافسين. وإن لم تكن الانتخابات على المقاعد الفردية بنفس درجة الصعوبة على مرشحي أكثر القوى تنظيما (حزب الحرية والعدالة وحزب النور) ولذلك جرت الإعادة في معظم الدوائر بين مرشحين من الحزبين، باستثناء عدد قليل من الدوائر التي برز بها بعض المرشحين المستقلين أو مرشحي بعض الأحزاب. ولم تكن صعوبة المنافسة فقط بسبب التقارب في النتائج، وإنما لكونها منافسة بين مرشحين عن التيار الإسلامي أو مدعومين منه في مقابل مرشحين مستقلين أو من تيارات أخرى من ناحية، ولطبيعة الشخصيات المتنافسة ومدى تركيز الإعلام عليها.

وتأتي ورقة أ.منى نادر لتلقي الضوء على "**الإعلام وتشكيل الرأي العام تجاه الانتخابات**"؛ فالإعلام يُسهم في تشكيل اتجاهات الرأي العام أثناء الانتخابات، وتتضاعف أهمية الإعلام ومسئوليته كمصدر للمعلومات فى دول العالم الثالث. وأثناء العملية الانتخابية يصبح الإعلام هو المسئول عن نقل معاناة ومطالب الناخبين للمرشحين بما يؤثر على خطاباتهم الدعائية، وأيضا ينقل للناخبين برامج المرشحين، ومن ثم فإنه إذا أدرك الرأي العام أن الإعلام فقد دوره كمعبر موضوعي عن عقلية الجماهير ومصدر محايد للمعلومات، يفقد الإعلام الجزء الأكبر من قدرته على التأثير والتوجيه. وهو ما يحدث غالبًا في الدول النامية التي تُعانى انحيازا إعلاميا واضحا للدولة نتيجة سيطرة الحكومات بوسائل مختلفة على الإعلام. لذا فإن الثورة على النظام تتضمن ثورة على الأجهزة الإعلامية العاملة في ظله، وهذا تحديدًا ما حدث في مصر عقب ثورة 25 يناير، فالصندوق الانتخابي حمل توجهًا منافيًا لاتجاهات الإعلام ومساعيه على مدار فترة الانتخابات.

وقد كشفت متابعة التغطية الإعلامة للانتخابات المصرية عن أنها جاءت منقوصة تشوبها العديد من السقطات المهنية على مستويين: سقطات مرتبطة بمعايير التغطية الإعلامية بشكل عام، وسقطات مرتبطة بالتغطية الإعلامية للعملية الانتخابية. ومرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب، منها البيئة السياسية والتشريعية المتخبطة المرتبكة التي تعيشها مصر عقب الثورة، وفقدان الإعلام الكثير من مصداقيته لدى الرأي العام نتيجة حالات التغيير الجذرية التي شهدها أثناء وعقب الثورة، علاوة على ما تعانيه البيئة الإعلامية نفسها من تضييق تشريعي وتهديدات بالغلق والمصادرة، وتدخلات رقابية، وإقصاء متعمد لبعض الإعلاميين، ناهيك عن تدخلات رأس المال وتحكمات التمويل الإعلامي، بالإضافة إلى تعقد النظام

الانتخابي، والأحداث السياسية المحورية التي تخللت العملية الانتخابية سحبت اهتمام الرأي العام عن العملية الانتخابية، ووظفها الإعلام لخدمة أطراف العملية الانتخابية.

نتائج الانتخابات ودلالاتها:

ألقى هذا المحور من المؤتمر نظرة على نتائج الانتخابات البرلمانية الأولى عقب ثورة 25 يناير، مقدما قراءة في بعض دلالاتها وما تعكسه من تمثيل لفئات المجتمع وطوائفه المختلفة، ومن ثم تأثير ذلك في البرلمان الناتج عنها باعتباره جزءا من نظام جديد قيد التشكل.

فجاءت الدراسة الأولى التي أعدتها أ.زينب إسماعيل لتقدم "**قراءة في النتائج الإجمالية وصورة البرلمان**"؛ حيث كشفت نتائج الانتخابات عن بعض من الملامح والسمات العامة التي تمثلت في: صعود تيارات الإسلام السياسي، وتراجع التيارات الليبرالية واليسارية، وضعف تمثيل الشباب والمرأة والأقباط داخل البرلمان. الأمر الذي انعكس علي توزيع اللجان داخل البرلمان، فقد فاز حزب الحرية والعدالة برئاسة 12 لجنة نوعية فيما استحوذ حزب النور السلفي على رئاسة 3 لجان وحصد الليبراليون رئاسة 4 لجان. الأمر الذي دفع للتساؤل حول ملامح الخريطة السياسية لتشكيل البرلمان، ومستقبل التحالفات الانتخابية داخل مجلس الشعب. وطرحت الباحثة –في هذا الصدد– أربعة سيناريوهات:

- الأول: بقاء التحالفات الانتخابية في الشكل عكسته النتائج.
- الثاني: التحالف بين الحرية والعدالة والسلفيين، ومن ثم انحصار دور المعارضة في إبداء الرأي دون القدرة على الاشتراك في اتخاذ أي قرارات، فيما عدا القدرة على التعطيل التشريعي عبر نصاب الثلث.
- الثالث: التحالف بين أحزاب التحالف الديموقراطي والوفد والوسط.
- الرابع: التئام كل الكتل البرلمانية لعزل التحالف السلفي والفلول.

واختتمت الباحثة ورقتها بمجموعة من التساؤلات حول: تفسير ظاهرة صعود الإسلاميين، وهل كانت الانتخابات هي الآلية التي صعد من خلالها الإسلاميون أم أنها كشفت النقاب عن تواجد الإسلاميين وانخراطهم في المجتمع وتواجدهم القوي في الشارع المصري؟ لماذا كان السؤال الانتخابي حول الهوية وليس البرنامج الانتخابي على الرغم من أنه لم تكن من بين شعارات الثورة أي شعارات دينية؟ وأخيرا دور الشباب –الذي دعا إلى الثورة وقام بها– في بناء النظام الجديد؛ حيث كانوا الأقل تمثيلا في البرلمان.

و تساءل أ.عبد الرحمن حمدي: هل تم انتخاب الإسلاميين بناءً على انتماء مرجعي أم بناءً على درجة من التعصب والتطرف؟ في ورقته حول "**دلالات المقارنة بين القوائم والفردي: هل جرى الانتخاب على المرجعية؟**"؛ حيث صنف الأحزاب –وفق مرجعيتها– إلى ثلاث فئات أساسية: أحزاب ذات مرجعية إسلامية،

وأحـزاب ذات مرجعيـة علمانيـة أو ليبراليـة، وأحـزاب ليسـت ذات مرجعيـة. وأشـار الباحـث إلـى أن نتـائج الانتخابات أثارت بعض الملاحظات فيما يتعلق بتوزيع الأصوات بين مقاعد الفردي والقائمة؛ حيث تقاربت نتائج الأحزاب في الفردي والقائمة في محافظات الدلتا والصعيد، بينما تباينت بشكل ملحوظ في محافظات القناة والحدود، وجاءت النتائج متناقضة بين مقاعد الفردي ومقاعد القائمة في بعض الدوائر مثل بورسعيد.

ولاحظ الباحث أن المرجعية كانت أكثر تأثيرا على السلوك التصويتي للناخبين في محافظات الأقاليم منها في القاهرة؛ حيث كان التصويت للأحزاب يتم باعتبارها تمثل أحد توجهات التيار الإسلامي من جهة، أو تمثل التيار العلماني الأقرب "للكنيسة" من جهة أخرى. واختتم الباحث ورقته بالإشارة إلى أنه على الرغم من اعتماد الناخبين على المرجعية –بدرجة ما– في اختيارهم، إلا أنه ليس اختيار مطلق وإنما محاولة للاختبار.

ثم جاءت دراسة أ.أحمد أمل حول "**التوزيـع الانتخـابي للأقـاليم المصـرية**" لتقدم قراءة في نتائج الانتخابات في أقاليم الجمهورية المختلفة للوقوف على مظاهر التشابه والاختلاف ومحاولة تفسيرها، والمقارنة بين اتجاهات التصويت في الأقاليم ومحاولة تفسير اختلافها على أساس عدد من المتغيرات مثل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

حيث جاء التوزيع الإقليمي للمقاعد المنتخبة بالنظام الفردي ليحتل حزب الحرية والعدالة المرتبة الأولى تلاه حزب النور ثم الأحزاب الأخرى والمرشحون المستقلون. وعلى الرغم من حلول قائمة الحرية والعدالة في صدارة القوائم الحزبية إلا أن هذا العدد من المقاعد عكس انخفاض نسبة فوز الحزب بالنسبة للمقاعد الفردية. وخلافاً لحزب الحرية والعدالة رفع حزب النور نسبته من مقاعد القوائم مقارنة بمقاعده الفردية، وكذلك الحال بالنسبة لحزب الوفد والكتلة المصرية.

وقد كشفت الورقة عن أن التفاوت في الأوضاع الاقتصادية بين أقاليم الجمهورية لم يسفر عن اختلاف أنماط التصويت، في ظل التشابه الكبير في المبادئ والتوجهات الاقتصادية التي أعلنتها الأحزاب المختلفة حيث أقرت غالبية الأحزاب نفس المشكلات وقدمت لها حلولاً متشابهة، جاء معظمها في إطار اقتصاد السوق لكن مع التأكيد على الالتزام بالضوابط الشرعية في حالة الأحزاب الإسلامية. وبالمثل، لم يكن لمعدل الأمية أثراً واضحاً على توجيه ناخبي الإقاليم المختلفة لتأييد أحد الأحزاب.

ويصل البحث في النهاية إلى نتيجتين أساسيتين، أولاهما أن الانتخابات لم تشهد تفاوتاً ملحوظاً بين الأقاليم المختلفة حيث كانت الاختلافات عادةً تتمثل في الحزب صاحب المركز الثالث، ولم يكن التشابه فقط في ترتيب الأحزاب الفائزة ولكن في نسب فوزها بالمقاعد كذلك حيث كانت التفاوتات طفيفة بين الأقاليم المختلفة. أما النتيجة الثانية فتمثلت في عجز عدد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية في

تفسير التفاوتات المحدودة في اتجاهات التصويت بين الأقاليم الأمر الذي يشير إلى أن هذه الاتجاهات عكست تفضيلات سياسية للناخبين على مستوى الجمهورية ولم تكن بدافع الظروف السائدة في كل إقليم.

وتناولت ورقة أ.محمد كمال "**الشباب والمرأة والمسيحيون في انتخابات مجلس الشعب وما بعدها**"، في محاولة لقراءة دلالات نتائج الانتخابات فيما يتعلق بهذه الفئات الثلاث؛ فقد كانت نسبة الشباب في مجلس الشعب منخفضة جداً, ومرجع ذلك إلى ضعف الخبرة والتنظيم، وهجوم وسائل الإعلام عليهم، بالإضافة إلى بعض الأخطاء الذاتية التي صدرت منهم، وسوء الأداء الإعلامي لبعضهم. أما بالنسبة للمرأة، فقد وجدت إحدى عشر عضوة في مجلس الشعب الأخير، مقارنة بـ(56) امرأة في البرلمان السابق عليه، وإن كانت النتيجة الأخيرة ترجع إلى نظام الكوتة والتزوير. وبلغت نسبة تمثيل المسيحيين في مجلس الشعب حوالي 1.2%، بينما تمثل 50% من الأعضاء المعينين من الأقباط.

وأشار الباحث إلى أن تجاوز قلة تمثيل الشباب والمرأة والمسيحيين يتم بالمزج بين الديمقراطية التمثيلية ممثلة في البرلمان، وما أسماه "الديمقراطية الراديكالية".

بعض ملامح النظام السياسي المصري تحت التشكُّل:

حاول هذا المحور رسم بعض ملامح النظام السياسي الجديد في مصر بناء على دلالات نتائج الانتخابات التشريعية وما كشفت عنه من أوزان القوى السياسية المختلة على الساحة.

فبدأ بدراسة عن "**الأداء الانتخابي للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية**" قدمتها أ.نجوان عبد المعبود؛ حاولت أن تقدم تصورا حول أداء بعض الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية في انتخابات مجلس الشعب، بالتركيز على حزبي الحرية والعدالة والنور. فاستعرضت بعض محاولات التحالف التي تمت بين أحزاب إسلامية وما واجهته من إشكاليات، كما عرضت الدراسة لعلاقة الحزبين مع أطراف العملية السياسية على اختلافهم سواء من التيارات الأخرى، أو المسيحيين، المجلس العسكري والقوى الثورية، فضلا عن العلاقة مع الشعب.

أما عن أداء حزبي الحرية والعدالة والنور في البرلمان، فقد حاولت الورقة تقييمه من خلال نوعين من القضايا: القضايا السياسية، والقضايا الاجتماعية التي تبناها الحزبان داخل البرلمان.

واختُتِمت الورقة بالتأكيد على أنه لا يمكن الحديث عن حزبي الحرية والعدالة والنور باعتبارهما يمثلان تكتلا أو تحالفا جامدا، بل أن التقارب أو التباعد بينهما يتوقف على نوع القضية والسياق المحيط، بما يعكس وجود اختلافات حقيقية بين الحزبين.

ثم جاءت ورقة أ.محمد السنوسي بعنوان "**التيار العلماني: بين السجال الثقافي والانكشاف السياسي**"، لتطرح تساؤلا رئيسيا: هل أدى تركيز التيار العلمانى على الجدالات الفكرية من حيث المضمون، والنخبة المثقفة من حيث الوجهة، إلى إنكشاف لحقيقة وجودهم فى الشارع؟ وتحاول الإجابة عنه من خلال تتبع خطاب وأداء التيار العلمانى أثناء الانتخابات.

ويرى الباحث –في هذا الإطار– أن الأداء الانتخابى للقوى العلمانية والليبرالية اعتمد بدرجة كبيرة على نقد الإسلاميين والتخويف منهم، والتحالف لمواجهتهم. ورصدت الدراسة –في هذا الصدد– بعض نقاط الضعف في خطاب التيار الليبرالي وأدائه الانتخابي، من أهمها: ضعف وسائل التواصل، والتركيز على النخبة واستخدام لغة خطاب غير مقبولة لدى الجماهير، غياب قواعد شعبية فى الريف والمناطق الشعبية، اعتماد مقولات ترفض التأويلات الدينية، الميل إلى استخدام الأسلوب الذرائعي، الانقسام وغياب الرؤية.

وطرح الباحث عدة سيناريوهات محتملة لسلوك التيارات الليبرالية فيما بعد الانتخابات؛ بين انتهاج التيار الليبرالي سياسة تجمع ما بين البراجماتية والحفاظ على مبادئ الثورة، والتحالف مع التيارات غير الدينية والمستقلين داخل البرلمان، وعدم دخول التيار الليبرالي في أية تحالفات.

واختتمت الورقة بخلاصة مفادها أن القوى العلمانية ركزت على الجدالات الفكرية وابتعدت عن أرض الواقع فحدث لها نوع من الإنكشاف السياسى في الانتخابات، مما دفعها لمحاولة إيجاد مكان على الأرض وداخل العملية السياسية.

تلتها ورقة أ.أحمد خلف بعنوان "**المستقلون: رموز وطنية أم قيادات محلية؟**"، حيث تشير الورقة إلى تقلص نسبة المستقلين في الانتخابات البرلمانية الأخيرة بصورة كبيرة، ومن ثم تحاول الإجابة عن تساؤل: كيف تمكَّن المستقلون من الفوز بمقاعدهم في البرلمان رغم قدرة الأحزاب على اقتناص معظم المقاعد الفردية؟ وبناء عليه، صنفت الورقة الفائزين من المستقلين إلى ثلاث مجموعات: المستقلون المدعومون من التيارات الإسلامية، والمستقلون المحسوبون على النظام السابق والحزب الوطني المنحل والقيادات المحلية، والشخصيات العامة غير المدعومة من التيار الإسلامي.

وخلصت الورقة إلى أن نجاح المستقلين في التغلب على المنافسين، راجع إلى توفر نسبة كافية لهم من أسلحة المعارك الانتخابية، كالتواجد الإعلامي وسابق الأعمال والمواقف الوطنية، ...الخ. بالإضافة إلى قدرة عدد من المستقلين على الاستفادة من التوتر بين الإخوان والسلفيون من خلال التحالف مع أحدهما والاستفادة من أصوات ناخبيهم، بالإضافة إلى غلبة الاعتبارات العصبية والعلاقات القبلية في عدد من الدوائر. وفسر الباحث قلة عدد المستقلين الفائزين في الانتخابات بميل الناخبين إلى اختيار أحزاب وتيارات

تملك القدر اللازم من إمكانات العمل السياسي، والخوف على الهوية الإسلامية، بالإضافة إلى الحضور القويّ لأعضاء الحزب الوطني المنحل.

ثم جاءت ورقة أ.سارة رضا حول أعضاء برلمان الثورة الجدد وما يواجهم من تحديات في مقابل المتاح لهم من إمكانيات؛ حيث جاءت الورقة بعنوان "**البرلمانيون الجدد: القوى والإمكانات والتحديات: تجديد أم تجميد؟**"، تسعى إلى التعرف على الرؤى الإدراكية والذهنية للبرلمانيين الجدد فيما يتعلق بدورهم كنواب برلمانيين, ومدى إدراكهم ووعيهم بالتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه البرلمان, ومدى قدرتهم على مواجهة هذه التحديات.

فاستعرضت االتحديات التي تواجه برلمان الثورة وأعضائه؛ والتي تشمل تحديات داخلية، وتحديات إقليمية، وتحديات دولية وعالمية. ثم انتقلت الورقة إلى استقراء موقف البرلمانيين الجدد من القضايا المختلفة بما يكشف عما إذا كان البرلمانيون الجدد يتبعون مسارا جديدا لتفعيل دور البرلمان الجديد كأداة تشريعية ورقابية, أم أن حداثة البرلمان تقتصر على وجوه جديدة دون سياسات ناجزة وفعالة؟

وحددت الباحثة عددا من القضايا للكشف عن رؤى البرلمانيين من بينها: رؤية النواب للإطار التشريعي والقانوني للانتخابات، ومهارات البرلماني الفعال، وأهمية وطبيعة التوافق بين القوى المختلفة داخل البرلمان. بالإضافة إلى آليات تفعيل دور البرلمان، وتمثيل المرأة والعمال والفلاحين داخله، وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية، ودور المجتمع المدني، فضلا عن الأداء البرلماني المنتظر للحيلولة للوفاء بمطالب وأهداف الثورة...

وتوصلت الورقة إلى خلاصة مفادها أن القوى البرلمانية الجديدة على اختلاف توجهاتها ومرجعياتها تحمل فكرا ورؤية جديدة، وتطرح مفهوما متميزا للتوافق يقوم على استثمار التعدد والاختلاف بما يتجاوز المصالح الحزبية من أجل تحقيق المصالح العامة الوطنية وليس صهراً للاختلافات والتمايزات. ولكن على الرغم من ذلك فإن هذه الرؤية يشوبها بعض القصور؛ حيث يفتقر البرلمانيون الجدد إلى رؤى استراتجية طويلة المدى تؤسس لدولة مصرية متقدمة وناهضة.

وإن كانت الأوراق السابقة قد ركزت على انتخابات مجلس الشعب، فقد تناولت ورقة أ.أحمد عيد "**انتخابات مجلس الشورى: قراءة في الدلالات ومحاولة لاستشراف المستقبل السياسي**"؛ حيث قدمت الورقة قراءة في دلالات نِسب التصويت ونتائج انتخابات الشورى، ومحاولة استشراف فاعليته في الحياة البرلمانية والنظام السياسي بشكل عام.

فقد حاولت الدراسة تفسير انخفاض نسبة التصويت في الانتخابات باستدعاء السياق التاريخي لمجلس الشورى من حيث افتقار المجلس إلى صلاحيات حقيقية، وارتباطه بلجنة شئون الأحزاب سيئة

السمعة، بالإضافة إلى اعتياد كون مرشحي الشورى أقل خبرة وشهرة من مرشحي الشعب، كما أرجع البعض ضعف الإقبال في انتخابات مجلس الشورى إلى طول الفترة الانتخابية.

وقد رتبت تلك الحالة عددًا من الأزمات التي يواجهها مجلس الشورى، تتمثل في: أزمة الهوية الناتجة عن تدخل رئيس الجمهورية في تكوينه بتعيين ثلث أعضائه. وأزمة الوظيفة المتمثلة في غياب صلاحيات حقيقية لمجلس الشورى، وأزمة شرعية المجلس لانخفاض نسبة التصويت في الانتخابات بما يعكس عدم اهتمام الناخبين بها، وأخيرا أزمة المشروعية سواء في تكوين المجلس أو في انعقاده في غياب ثلث أعضائه المعينين. وولدت الأزمات السابقة مجموعة من التحديات التي تواجه مجلس الشورى وتهدد فاعلية أدائه السياسي، مما يثير جدلا حول إلغاء المجلس أو الإبقاء عليه في وجود تشريعات تفعل دوره.

الانتخابات بين الداخل والخارج:

ثم جاء المحور الأخير من المؤتمر ليلقي الضوء على السياق الخارجي للانتخابات، بما أثاره من ردود فعل إقليمية ودولية إزاء الانتخابات البرلمانية، أو ما ارتبط به من قضايا مشتركة بين الداخل والخارج.

فعرضت ورقة أ.أمجد جبريل لـ"**ردود الأفعال الإقليمية والدولية على الانتخابات البرلمانية المصرية**"، مبينة أن الاهتمام الخارجي بالانتخابات كان محدودا نظراً لوجود ثورات لم تحسم في المنطقة العربية، ولا سيما الثورة السورية. وإن بدت بعض ملامح المواقف الإقليمية والدولية من الانتخابات المصرية؛ تشير إلى أن الإطارين الإقليمي والدولي لا يرحبان كثيراً بترسيخ أسس الديمقراطية الحقيقية في مصر.

ثم تناولت ورقة أ.إسراء عمران قضية "**الرقابة على الانتخابات بين الوطنية والأجنبية وأزمة المجتمع المدني المصري**"؛ حيث تعرضت الورقة إلى ما تلاقيه عملية الرقابة على الانتخابات، سواء من قبل مؤسسات أجنبية أو مؤسسات مجتمع مدني وطنية، من اتهامات ومحاولات للإقصاء. فقد ظل المجتمع المدني في مصر يعاني بعض مظاهر الإقصاء والاتهام بعد الثورة، من قبيل: الاستبعاد من أي حوار أو تشاور مع القائمين على إدارة أمور البلاد في الفترة الانتقالية، الهجوم على مؤسسات المجتمع المدني إعلاميًا وحكوميًا، تجاهل أحكام القانون وخاصة فيما يتعلق بالموافقة على طلبات التمويل المقدمة من الجمعيات الأهلية، استمرار مسلسل التحكم الأمني في أنشطة الجمعيات الأهلية. وقدمت الورقة قراءة في بعض تقارير مؤسسات الرقابة الوطنية والأجنبية الخاصة بعملية الرقابة على الانتخابات.

واختتمت الورقة بخلاصة تبين أن المشهد الرقابي للانتخابات قد كشف عن أنه بالرغم من تكرار الجدل حول الرقابة الأجنبية والوطنية، ووجود وتكرار عدد من المخالفات، إلا أن تلك المخالفات أقل مما

شهدته مصر في انتخابات 2010. مما يدل على ثقة المواطن في انتخابات حرة نزيهة بعد الثورة، ورغبة الدولة في إتمام المشهد الانتخابي بالشكل اللائق إلى حد ما.

وأخيرا، تناولت ورقة أ.محمد عبد الله موقف المجلس الأعلى للقوات المسلحة من الانتخابات التشريعية تحت عنوان "**المجلس العسكري والانتخابات: هل هي طريق حقيقي لنقل السلطة؟**". حيث تؤكد الورقة أن الاستجابة لمطالب الثورة اتسمت بالتباطؤ والجزئية واستجابة لضغوط الشارع و ليس تعبيراً عن توجهات إصلاحية للقائمين على إدارة المرحلة الانتقالية، وكذلك بدت عملية الإعداد لانتخابات مجلس الشعب. مما يعكس إدراك المجلس العسكري لمحدودية دور مجلس الشعب والرغبة في تحجيم صلاحياته.

وقد ترتب على ذلك حالات من الصدام بين المجلس العسكري ومجلس الشعب، عكست وجود توازن هش بين الطرفين. مما دفع الباحث إلى القول بأنه لا يمكن اعتبار انتخاب مجلس الشعب انتقالا حقيقيا للسلطة نظرا للتداخل في الاختصاصات بينه وبين المجلس العسكري وعدم التوازن في تحديد السلطات، وأن الانتقال الحقيقي للسلطة يرتبط بإصدار الدستور الجديد وتحديد سلطات وصلاحيات المؤسسات المختلفة في إطاره واستبعاد المجلس العسكري من المعادلة السياسية.

وأشارت الورقة إلى مجموعة من الإجراءات اللازمة لتحجيم الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، من أهمها: تأكيد السيادة المدنية على شؤون المؤسسة العسكرية، الرقابة البرلمانية، إنهاء التداخل بين القيادات السياسية والعسكرية، إنشاء كيانات موازية للرقابة على العسكريين، تقليص الموازنة العسكرية وعدد القوات المسلحة، الشفافية في الشؤون الدفاعية.

وفي الجلسة الختامية ربط د.سيف الدين عبد الفتاح بين مستقبل البرلمان ومستقبل الثورة التي جاء البرلمان نتيجة لها، مؤكدًا أن الانتخابات مشهد استثنائي ولكنها ليست نهاية المطاف فهي حلقة من حلقات العملية السياسية والنشاط السياسي، ومن ثم ضرورة تسكين الانتخابات ضمن عملية تغيير أوسع في مرحلة انتقالية. وأشار –في هذا الإطار– إلى أهمية المقاربة والمقارنة بين الانتخابات التشريعية وغيرها من الانتخابات النقابية والاتحادية وغيرها، ودلالاتها بالنسبة لعملية الانتقال السياسي ودوائر الانتماء السياسي.

وعن تكوين المؤسسة التشريعية، أكد ضرورة التمييز بين الأغلبية والأكثرية البرلمانية، وخطورة تحويل الأغلبية السياسية إلى أغلبية مجتمعية. ومن الناحية الهيكلية والإجرائية، نبَّه د.سيف إلى أهمية الالتفات إلى ما يتعلق باللائحة الداخلية للمجلس، وصلاحيات الحكومة (العلاقة مع السلطة التنفيذية)، وخرائط التمثيل (سياسي – نقابي – مهني – جغرافي ومحلي – نوعي) لضمان فاعلية المجتمع، باعتبارها مسائل مهمة في تشكيل مستقبل البرلمان.